سياسات تقديم القروض والمعونات الدولية..

تتكرر على مسامعنا، ونقرأ كثيراً مما تنشره أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري، وما تتخاطب به الهيئات والمؤسسات المختلفة للدول النامية عن المعونات الفنية الخارجية، وعند سماعنا، أو قراءتنا لهذه العبارة ينصرف الذهن للوهلة الأولى، ليربط بين هذه العبارة، وبين عبارة التعاون.. بل نجد كثيراً من المؤلفات المتخصصة ، تربط بين العبارتين معاً، وتفلسف لهما في إطار مصرفي محدد.. فتطلق على عبارة المعونة الفنية عبارة التعاون .. أي أنها تعتبر المعونة الفنية ، شكلاً من أشكال العون ، المعروف بالعمل التعاوني.. وكثير من الناس يلصق عبارة التعاون الفني، بالتعاون كعمل داخلي بحت في كل المجتمعات.. في حين أن الأمر على عكس هذه القاعدة، مهما كثرت التبريرات.. فالتعاون أو العمل التعاوني له شكل ومحتوى يجسد في الواقع عملاً هادفاً ومقصوداً أساسه تلبية حاجات الناس الأساسية والضرورية.. أما المعونة الفنية فأمرها يختلف تماماً.. فهي لا تمثل شكلاً من أشكال العمل التعاوني ومحتواه.. وإنما شكلاً من أشكال العلاقات الثنائية بين الدول والمنظمات المانحة – والدول المتعاملة معها.

٤-١
أحمد محمد الحربي

يحكم هذا الشكل من العلاقات قواعد متفق عليها، ويجري إبرام الاتفاقيات والعقود فيما بين المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة ، والدول المتلقية.

ولهذا عندما نسمع عن المعونة الفنية سواء بصورة اتفاقيات أو في إجراء محادثات خاصة بها.. ينبغي أن ينصرف ذهننا إلى تلك المعونات التي تعني تقديم المعرفة والخبرة للدول المحتاجة لها.. وهي في التطبيق تأخذ شكلين :

الأول: إرسال خبراء في مجالات معينة مزودين بالخبرات والوسائل اللازمة لتقديم المعرفة والخبرة المتجاوزة للإستشارة للمحتاج أو الطالب لها..

الثاني: استضافة الدول المقدمة للمعونة أبناء الدول الطالبة للمعونة بهدف تأهيلهم وزيادة مهاراتهم ومعرفتهم في العمل لسد العجز أو الاحتياج في بلدانهم..

والمعونة الفنية تقدم من الدول بشكل يطلق عليه «معونات ثنائية» ومن المنظمات الدولية ويطلق عليها «معونات دولية» وكل شكل من أشكال المعونات المقدمة سواء من الدول أو المنظمات محكوم باتفاقيات يجري إبرامها، واعتماد نصوصها من قبل الطرفين المانح، والمتلقي..

المعونات الفنية

في ظل ظروف التقدم الكبير، والهائل ، الذي شهدته بعض البلدان وتأخر الكثير منها في كوكبنا الأرضي.. وفي ظل العلاقات الدولية السائدة وما نجم من تطور.. ومن طلب للحاق بركب ذلكم التطور أصبحت المعونات الفنية ، ليست ضرورة وحسب.. بل مرتكزاً من المرتكزات التي تعتمدها البلدان في تنفيذ برامج تطورها، وخطط تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .. من هنا تجري الدول اتصالات فيما بينها، وبين المنظمات الدولية، بهدف الحصول على معونات فنية من قبلها لمساعدتها على إحداث التطورات المطلوبة لهياكلها الاقتصادية والاجتماعية كي يكون بمقدورها الاستفادة من تجارب الطرف المتقدم.. وإحداث التغييرات والإصلاحات التي تحتاجها أبنيتها الإقتصادية المختلفة.. الأمر الذي جعل كثيراً من البلدان تنظر إلى المعونات الفنية الخارجية نظرة خاصة.. أوصلت كثيراً منها إلى وضع لم تعد معه تلك البلدان بقادرة على الاستغناء عن المعونات الفنية المطلوبة لتطوير أوضاعها الإقتصادية .. حيث وصل حجم الاعتماد على المعونات الخارجية في بعض البلدان، من إجمالي الاستثمارات المخصصة لتنفيذ برامجها وخططها التنموية المتوسطة والطويلة الأجل إلى ما تزيد نسبته عن ٥٠٪ وتزيد عن هذه النسبة في بعض البلدان..

وفقاً لمعرفتنا ، سابقاً ، بأن المعونة الفنية تقدم من قبل الدول المتقدمة في خبراتها وتكنولوجياتها وتطور اقتصادياتها الخ.. إلى الدول الضعيفة التطور والتي أصبحت بأمس الحاجة إلى الخبرات الفنية المتقدمة وذلك في إطار من العلاقات الثنائية الثنائية بين الدول.. المعبر عنها بالاتفاقيات الثنائية التي تبرم فيما بينها..

ولما كان عالمنا اليوم محكوماً وفي إطار التقدم ذاته بعلاقات ذات طابع دولي.. فإن مجال المعونات الفنية لا يخرج عن ذات الإطار فكثير من الدول المحتاجة للمعونة الفنية .. أصبحت لا تحصل على احتياجات من قبل الدول التي تتوفر لديها الخبرات، وبصورة مباشرة.. فهناك مؤسسات للتمويل ، ولتقديم الخبرات الفنية للدول المحتاجة لها.. ومن هذه المؤسسات ما يلي :

أولاً: مؤسسات دولية.

ثانيا: مؤسسات إقليمية أو قارية..

ثالثا: مؤسسات قطرية..

وإذا أردنا تفصيلاً لنوعية المؤسسات التي تقدم المعونة الفنية أو تمول أنشطة اقتصادية في الدول المحتاجة على المستويات الثلاثة هذه.. جاءتنا التفاصيل على النحو التالي:

المؤسسات الدولية

المؤسسات الدولية التي تتولى تمويل، وتقديم الخبرات في إطار المعونات الفنية كثيرة، وربما بعضنا ينصرف ذهنه إلى أن هذه المؤسسات الدولية.. هي تلك التي انبثقت عن هيئة الأمم المتحدة وهي :

١- منظمة الصحة العالمية.
٢- منظمة التغذية والزراعة.
٣- منظمة اليونسكو
٤- منظمة اليونيسف.
٥- منظمة العمل الدولية..الخ

هذه المنظمات الدولية من مسئولياتها القيام بتقديم المعونات الفنية للبلدان والشعوب التي تحتاج إلى الخبرة الفنية ولكن هناك منظمات دولية أخرى لها أهميتها في تمويل وتقديم المعونة الفنية منها، بل أشهرها على الإطلاق ما يلي:

١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
٢- صندوق النقد الدولي.
٣- هيئة التنمية الدولية.
٤- مؤسسة التمويل الدولية.
٥- وكالة التنمية الدولية.

فرغم أهمية ما تمثله كل مؤسسة من هذه المؤسسات في السياسات الاقتصادية للدول.. فإننا سنقتصر في التعرف على كل منها، بحدود ما يؤدي الغرض من هذا التعرف ، وبصورة أولية.

فإذا أخذنا البنك الدولي وإلى جانبه صندوق النقد الدولي.. فسنجد ان هاتين المؤسستين الهامتين.. .. جاء إنشاؤهما وفقاً لاتفاقية «مؤتمر بريتون وودز» الذي انعقد عام ١٩٤٤م وحددت اتفاقية هذا المؤتمر أهداف الصندوق والبنك الدوليين. كما حددت العضوية فيهما.. وحصص الأعضاء أيضا .. وذلك بالآتي :

حددت اتفاقية هذا المؤتمر عام ١٩٤٤م الأهداف التي يسعى الصندوق لتحقيقها وهي باختصار ما يلي:

١- تشجيع التعاون النقدي للدول عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية.
٢- تسيير التوسع ، والنمو المتوازن في التجارة الدولية وتحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل. وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.
٣- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف..
٤- المعاونة في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء..
٥- بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية، بما يمكنهم من تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات، دون الالتجاء إلى تدابير هادفة للرخاء الوطني، والعالمي..
٦- العمل طبقا لما تقدم على تقصير امد الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته..

وطبقا لهذه الأهداف الستة التي تعبر عن سياسة اقتصادية معينة لنشاط الصندوق.. وإلى جانبه البنك الدولي.. وعلى أساس العضوية الدولية المترابطة بين الصندوق والبنك الدوليين .. فقد حددت الإتفاقية المنشئة لهما أسس العضوية وطريقة التصويت لأغراض الحصول على مزايا كل من الصندوق والبنك..

كما نصت اتفاقية إنشاء الصندوق والبنك عام ١٩٤٤م على شروط العضوية فيهما على أن «العضوية في الصندوق ، تعتبر شرطاً مسبقاً في الإنضمام إلى البنك الدولي..» والدولة التي تنهي عضويتها في صندوق النقد الدولي تفقد عضويتها تلقائياً في البنك الدولي.. بعد ثلاثة أشهر.. ما لم يتقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات باستمرار عضويتها في البنك..

ربما تكون هذه القاعدة في مظهرها تعبيراً عن ديمقراطية التمثيل، والعضوية في كل من البنك والصندوق.. إلا أن المتعمق في تكوين القوة التصويتية يخرج بانطباع آخر.. أهم ما فيه أن هذه القاعدة لا تعبر عن أبسط مقومات الديمقراطية في العضوية التمثيلية للبنك الدولي، فاتفاقية إنشاء البنك الدولي، واتفاقية إنشاء الصندوق.. تحدد القوة التصويتية لكل عضو سواء في مجلس المحافظين، أو في مجلس الإدارة وهو مركز السلطة الحقيقية.. حيث تحتسب هذه القوة التصويتية طبقا لحصة العضو التي اكتتب بها في رأس المال.. وهذا يعني أن القوة الرئيسية التصويتية بيد الدول المتقدمة التي تملك أكثر الأنصبة في رأس المال والقوة التصويتية وفقاً للتركيب التمثيلي والحصصي للبنك..

وإذا كان العضو المنسحب من الصندوق لأسباب وجيهة ويريد الاحتفاظ بعضويته في البنك الدولي، لأسباب خاصة به وهو لا يقع ضمن دائرة النفوذ فإن الأمر لن يكون في صالحه.. وسيفقد عضويته بالبنك الدولي وبالتالي يحرم من كل عون.. أو بالأصح من أي معونة مهما تكن نتائجها عليه.. لأن التصويت محسوب بحصة الملكية لا العضوية المتساوية ..

وعليه عزز كثيرون القول الذي ذهب إليه عادل حسين(١) إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.. هما شقيقان حميمان .. ونزيد أنهما وجهان لعملة واحدة في الشكل والمضمون والهدف.. ويلتحق بهما شقيق ثالث هي وكالة التنمية الدولية وهي وكالة معنية بتمويل المعونات الفنية وتقديمها للبلدان المحتاجة وعندما يؤكد القول بأن البنك والصندوق والوكالة هم أشقاء ثلاثة في الشكل والمضمون والهدف النهائي.. فذلك راجع إلى أن هذه المؤسسات الثلاث تمثل أسرة واحدة وكل دور تقوم به أي منها معترف به من قبل الآخر..

والشقيق الأكبر لهؤلاء الثلاثة هو صندوق النقد الدولي. الذي يتولى القيام بالدراسات ووضع التقديرات ويعتمد البنك والوكالة ما قام به الصندوق وإذا ما قام البنك أو الوكالة بأية دراسات أو وضع أية تقديرات في مجال المعونات الفنية أو غيرها وبصورة مستقلة فإن الأمر النهائي للنتائج المتحصلة لا يتقرر إلا بموافقة الصندوق ولا تحصل الدولة المعنية بالأمر على ما تم إثباته إلا بعد أن يتم حسم الخلاف مع الصندوق.. ولا يمكن تقرير شيء نهائي إلا بعد التوصل إلى موقف موحد حول المبادئ والتصورات الأساسية ولا بد من حل الخلافات قبل الدخول في مفاوضات مع الدولة التي تطلب المعونة..

خلال العام الماضي

٣٩٣,٨ مليون ريال الايرادات المحلية والمشتركة بمحافظة صنعاء

كتب / ابراهيم القرضي

■ بلغ اجمالي حصيلة الايرادات المحلية والمشتركة بالوحدة الحسابية بمحافظة صنعاء خلال العام الماضي ٢٠٠٤م مبلغ وقدرة (٣٩٣,٨٦٧,١١٩) ريالاً .

أي بزيادة عن العام الماضي ٢٠٠٣م بنسبة قدرها ١١٪ .

اوضح بذلك لـ «الثورة» الاخ عبداللطيف عيناء مدير عام الوحدة الحسابية بالمحافظة ، مؤكداً بأن الزيادة التي تحققت كانت نتيجة الجهود الكبيرة والنشاط المبذول التي قامت بها قيادة المحافظة ممثلة بالاخ العميد عبدالواحد البخيتي محافظ محافظة صنعاء والاخوه وكلاء المحافظة والمجلس المحلي ومكتب المالية والوحدة الحسابية بالمحافظة .

وذلك من اجل تحصيلها والعمل على زيادتها وتوريدها اولاً باول مضيفاً بانه يتم ايضاً رسم الخطط المستقبلية الجديدة من خلال تفعيل المهام والبحث عن مصادر جديدة لايرادات المحافظة من اجل مضاعفة زيادتها وتفعيل اليه التحصيل في بعض المكاتب الحديثة التي تم إنشاؤها .

٢٥٠,٣٩ مليون ريال قيمة الصادرات اليمنية من الأسماك عبر ميناء عدن لعام ٢٠٠٤م

عدن/سبأ/..

بلغ إجمالي قيمة الصادرات اليمنية من الأسماك وخاصة بيض الأسماك وأسماك القرش والباغة والتونة المعلبة خلال العام الماضي ٢٠٠٤م "٢٥٠ مليوناً و ٣٩ الفاً و ٨٨٩ ريالاً".

وأفادت الاحصائية السنوية للعام الماضي الصادرة عن الغرفة التجارية بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها بأن صادرات بيض الأسماك البالغة ١٠ آلاف و ٩٢٧ كيلو بلغت قيمتها مليوناً و٨٧٣ ألفاً و٣٤٧ ريالاً في حين بلغت قيمة التونة المعلبة والمقدرة بـ١٣٨ ألفاً و٥٩١ كيلو جراماً "١٨٨" مليوناً و"٢٨" ألف ريال.

أما صادرات لحم أسماك القرش والمقدرة بـ٣٤ ألفاً و٥٢٧ كيلوجراماً فقد بلغت قيمتها الإجمالية ١١ مليوناً و٧٦٥ ألف ريال .. فيما بلغ إجمالي قيمة أسماك الباغة المصدرة عبر ميناء عدن ولنفس الفترة من العام الماضي ٤٨ مليوناً و٣٧٣ ألفاً و٥٢٤ ريالاً وبكمية تزيد على ٦١٤ ألفاً و١٥١ كيلو جراماً.

١٣٧ امرأة تستفيد من قروض جمعية المرأة العدنية

عدن/سبأ

استفادت /١٣٧/ امرأة من محافظة عدن الشهر الماضي من القروض الممنوحة من جمعية المرأة العدنية والبالغة /٥/ ملايين و/ ٤٠٠/ الف ريال .

واوضحت الاخت رجاء السيد علي رئيسة الجمعية لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان القروض الممنوحة خصصت لانشاء وتطوير عدد من المشاريع الخدمية والانتاجية الحرفية والصناعية المدرة للدخل بغية تحسين مستوى حياتهن المعيشي .

وكانت الجمعية قد اقرضت ١٩٥ امرأة خلال شهر يناير الماضي مبلغ /٨/ ملايين و/١٥٠/ الف ريال خصصت لانشاء وتطوير المشاريع الصغيرة منها الاقتصادية والحرفية والاجتماعية .

الانسان وعلم التقييس

هاني أحمد الاديمي

ثمة امور كثيرة يمارسها الشخص دون أن يدري أين تصنف وتحت مسمى أي مجال أو علم.

فأحيانا يمارس الواحد منا نشاطا او ينفذ عملا او يقدم خدمة دون معرفة بالمجال الذي يحمل في إطاره نتيجة لعدم البحث واللامبالاة بمعرفة مسميات المجالات الشاملة التي يتم في إطارها تنفيذ الاعمال والهروب من معرفة ماهية المصطلحات والمفاهيم.

وحين نتحدث عن علم من العلوم بمجالاته الواسعة وتقسيماته وتفرعاته فلا بد لنا من النظر أولاً في ماهية المصطلحات ومقارنة تلك التفرعات والتقسيمات بالمفهوم العام او المصطلح لمعرفة شموليته لتلك العلوم، مع العلم بأن تلك المصطلحات والمفاهيم يمكن ان تتغير وبحسب الأسس والمجالات التي تندرج في إطارها، ونتيجة للتطورات التاريخية المستمرة.

ولأن الكثير من العلوم لها جذور عميقة في التاريخ صاحبت البشرية منذ نشأتها الاولى، نود هنا أن نتحدث ولو باختصار عن واحد من تلك العلوم.

فعلم التقييس- والذي هو محور موضوعنا- واحد من أهم العلوم التي تعبر عن حاجة من الحاجات الاساسية لكل المجتمعات البشرية .. فهو يستطيع فرض وجوده طبقا للحاجة التي نشأ من أجلها ولايمكن الاستغناء عنه إلا بزوال الحاجة التي لن تزول إلا بزوال البشرية.

ونظرا للتطورات المتسارعة والمتغيرات التي تشهدها البشرية باستمرار تتغير احتياجات الانسان وفقا لتلك التغيرات وبالتالي يحدث هناك تغير واضح في الاساليب .

فمثلا بدأ الانسان مطلع التاريخ يتطلب وضع قواعد عامة ومنظمة للتفاهم والوصول الى لغة موحدة ومنظمة ، ثم تطورت لتتعدد اللغات وتصل ايضا الى اساليب اخرى للتفاهم تشمل الرموز والرسوم والاشارات والشفرات وغيرها، وفي استمرار التغيير مادام الانسان يطور من اساليبه.

ان علم التقييس واحد من العلوم التي اخذت قواعدها وقوانينها من القواعد والقوانين الحاكمة للوجود ووضعت بعض القواعد والنظم التي يجب ان يخضع لها الانسان كجزء من هذه الحياة، كما يجب عليه ان يعرف بأنه لايستطيع إدراك الاشياء إلا وفق قواعد ومقادير متفق عليها وأن علم التقييس يشمل العديد من المجالات مثل المواصفات القياسية للسلع والمنتجات ومقاييس المسافات والاوزان والاطوال وطرق فحص واختبار عينات السلع والمواد وايضا المعايرة وانظمة الجودة والعديد من الانظمة الفنية وغيرها والتي لايستطيع ان يستغني عنها الانسان كونه جزءاً من الحياة وحياته تتطلب منه ان يحافظ على صحته وسلامته وأن يمارس نشاطاته وفقا لقواعد وانظمة معينة تندرج في إطار مجالات العلوم التي من ضمنها علم التقييس.